

Redressement judiciaire - Appel du jugement d'ouverture - Défaut de qualité pour agir du créancier (Cass. com. 2007)

Identification			
Ref 19397	Juridiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 632
Date de décision 06/06/2007	N° de dossier 1206/2004	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Redressement Judiciaire, Entreprises en difficulté		Mots clés Tribunal commercial, Cessation des paiements, Créancier, Créancier poursuivant, Délai d'appel, Gestion de l'entreprise, Intérêt, Irrecevabilité, Appel, Juge commissaire, Partie originaire, Procédure de traitement des difficultés des entreprises, Qualité, Qualité pour agir, Redressement judiciaire, Syndic, Notification, Absence de qualité	
Base légale		Source Revue : Revue de la Cour Suprême مجلة قضاء المجلس الأعلى	

Résumé en français

La Cour Suprême rejette le pourvoi formé par une société créancière contre un arrêt d'appel ayant déclaré irrecevable son appel contre le jugement d'ouverture de la procédure de redressement judiciaire de sa débitrice, au motif que cette procédure avait été initiée par la débitrice elle-même et non par la créancière ; la Cour confirme ainsi que le créancier dit « non poursuivant », c'est-à-dire celui qui n'est pas à l'origine de la saisine du tribunal aux fins d'ouverture de la procédure collective, n'a pas la qualité requise pour interjeter appel du jugement d'ouverture, ce droit étant réservé, conformément à l'interprétation combinée des règles de procédure civile générale et des dispositions spécifiques aux difficultés des entreprises, aux seules parties principales que sont le débiteur, le créancier poursuivant éventuel et le Ministère Public.

Résumé en arabe

تسوية قضائية - استئناف - دائن - الصفة - المصلحة - مفهوم الطرف الأصلي.

الطعن بالاستئناف لا يمارس إلا ممن له الصفة والمصلحة في ذلك الطعن وضد من له الصفة أيضا. وفي دعاوى فتح مساطر معالجة صعوبات المقاول، لا يجوز ممارسة الطعن إلا ممن كان طرفا أصليا في الدعوى، أي المدين والنيابة العامة والدائن المتابع الذي فتحت المسطرة بطلب منه.

في حين لا يجوز ذلك لباقي دائني المقاول الذين لم تكن لهم صفة الدائن المتابع، أو لما تفتح المسطرة بطلب من المقاول نفسها. حسب مدلول الفصلين الأول من ق.م.م. و563 من م.ت.

Texte intégral

القرار عدد: 632، المؤرخ في: 06/06/2007، الملف التجاري عدد: 1206/2004

باسم جلالة الملك

إن المجلس الأعلى

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من الرجوع لوثائق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن محكمة الاستئناف التجارية بفاس بتاريخ 14/07/04 تحت عدد 46 في الملف عدد 17/2004 أن المطالبة شركة جينيكوف تقدمت بمقال إلى المحكمة التجارية بفاس تعرض فيه أنها تعمل بانتظام وتشغل 160 عاملا، إلا أنها فوجئت مؤخرا بمجموعة من الدائنين يطالبون بديون سابقة على تاريخ دخول الشركاء الجدد في الشركة الشيء الذي جعلها لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، فأصبحت مهددة بالتوقف عن أداء جميع مستحققاتها باستثناء أداء واجبات العمال والمعدات الضرورية لاستمرارية إنتاجها، ملتزمة الحكم بفتح مسطرة التسوية القضائية في حقها مع استفادتها من جميع الآثار القانونية المترتبة عن فتح المسطرة، وبعد استيفاء الإجراءات المسطرية قضت المحكمة التجارية بفتح مسطرة التسوية القضائية في حق شركة جينيكوف مع تحديد تاريخ التوقف عن الدفع في 01/08/2003 وبتعيين السيد محمد الهرايبي قاضيا منتدبا والسيد شكيب أبو عبد الله سنيديا لمساعدة رئيس المقاول في مهام التسيير وأمر السيد رئيس كتابة الضبط باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 569 من مدونة التجارة مع النفاذ المعجل وحفظ البت في الصائر، استؤنف الحكم المذكور من طرف الدائنة شركة مولتي ووش فقضت محكمة الاستئناف التجارية بعدم قبول استئنافها بمقتضى القرار المطعون فيه.

في شأن الوسائل مجتمعة،

حيث تنعى الطاعنة على القرار خرق القانون بخرق مقتضيات الفصل 134 من ق.م.م. والمادتين 563 و730 من مدونة التجارة، إذ أن محكمة الاستئناف أشارت إلى أن الحكم القاضي بفتح مسطرة التسوية القضائية في حق شركة جينيكوف صدر بناء على طلب هذه الأخيرة، وأن المستأنفة الحالية (الطالبة) دائنة من بين الدائنين، وبالتالي لا صفة لها بمدلول المادة 563 من مدونة التجارة، والحال إن القانون رقم 53/95 القاضي بإحداث المحاكم التجارية أكد على أن المسطرة أمام هذه المحاكم هي نفس المسطرة المطبقة بموجب قانون المسطرة المدنية استنادا إلى المادة 18 منه، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المادة المذكورة، فإنه يجب تطبيق قانون المسطرة المدنية ابتداء من الفصول 134 إلى 141، والفصل 134 ينص على أن الطعن بالاستئناف حق في جميع الأحوال عدا إذا قرر القانون خلاف ذلك، والقاعدة العامة أن كل من كان طرفا في الدعوى يكون له الحق في استئناف الحكم الصادر بشأنها، وفي النازلة فإن شركة جينيكوف تقدمت أمام المحكمة التجارية بمقال يهدف إلى طلب التسوية القضائية وجهته ضد 14 طرفا مدعى عليه، ومن بينهم المدعي عليها الرابعة شركة مولتي ووش الطالبة، وهذه الأخيرة تعتبر طرفا في الدعوى وبالتالي إجراء يقع تبليغها به كما أن من حقها بموجب الفصل 134 من ق م م ، أن تستأنف الحكم الذي قد يصدر في غير صالحها، والطالبة تقدمت بمقال استئنافي في مواجهة الحكم القاضي بفتح مسطرة التسوية القضائية في مواجهة شركة جينيكوف بتاريخ 03/02/2004 إلا أن محكمة الاستئناف خرقت القانون، وقضت بعدم قبول استئنافها. كما أن القرار المطعون فيه أشار في الفقرة ما قبل الأخيرة من تعليقاته إلى أن « المستأنفة الحالية هي مجرد دائنة

من بين الدائنين للمقاوله المحكوم عليها بالتسوية القضائية ولا تتصف بصفة الدائن المتابع بمدلول المادة 563 من مدونة التجارة، وبالتالي يبقى الاستئناف المقدم من طرفها غير مقبول شكلا»، في حين أعطى المشرع الحق في طلب فتح مسطرة التسوية القضائية لكل من المقاوله التي لم يعد في مقدورها سداد ديونها أو كل دائن كيفما كانت طبيعته دينه في مواجهة المقاوله. أما المادة 563 التي اعتمدها القرار المطعون فيه فلا تشير إلى الاستئناف أو إلى من له الحق فيه، بل إن المشرع حدد في مدونة التجارة كيفية استئناف المقررات والأوامر الصادرة في مادة مساطر معالجة المقاوله في المادة 730 بأن نص على أنه يتم استئناف المقررات المشار إليها في المادة السابقة بتصريح لدى كتابة ضبط المحكمة داخل أجل 10 أيام ابتداء من تاريخ تبليغ المقرر القضائي، وهذا النص جاء عاما ومجردا وشاملا، ولم يقصر حق الاستئناف على طرف بعينه، بل أعطى الحق لكل من بلغ بقرار ما في مادة التسوية القضائية أن يستأنفه داخل أجل 10 أيام من تاريخ التبليغ، وهكذا فالقرار المطعون فيه لم يحترم مقتضيات المادة 730 المذكورة، وحرّم الطالب من حقه في الاستئناف، دون أن يستند على سند قانوني، مما يتعين معه نقضه.

لكن، حيث إن المحكمة مصدره القرار المطعون فيه التي عللت قرارها بقبولها « إن الطعن بالاستئناف شأنه شأن الدعوى لا يمارس إلا ممن له الصفة والمصلحة في الطعن المذكور، وضد من له الصفة أيضا وفق أحكام الفصل 1 من ق.م.م، وإنه لا يجوز ممارسة الطعن ضد الأحكام الصادرة في الدعاوى موضوع طلبات فتح مساطر معالجة صعوبات المقاوله إلا ممن كان طرفا أصليا في الدعوى وهم المدين والدائن المتابع والنيابة العامة، وإن الدائن المتابع هو الذي فتحت مسطرة المعالجة أو صعوبة المقاوله بناء على طلبه، وأن الحكم المستأنف القاضي بفتح مسطرة التسوية القضائية في حق شركة جينيكوف قد صدر بناء على طلب هذه الأخيرة فقط، وأن المستأنفة الحالية هي مجرد داتنة من بين الدائنين للمقاوله المحكوم عليها بالتسوية القضائية ولا تتصف بصفة الدائن المتابع بمدلول المادة 563 من مدونة التجارة وبالتالي يبقى الاستئناف المقدم من طرفها غير مقبول شكلا»، تكون قد طبقت قواعد قانون المسطرة المدنية، والقواعد الخاصة بمساطر معالجة صعوبات المقاوله بخصوص طرق الطعن، واعتبرت وعن صواب أن الطالبة لا صفة لها في الاستئناف، فجاء قرارها غير خارق لأي مقتضى والوسائل على غير أساس.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب، وتحميل الطالبة الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيدة الباتول الناصري رئيسا والمستشارين السادة فاطمة بنسي مقررا زبيدة تكلانتي وعبد الرحمان المصباحي والطاهرة سليم أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد السعيد السعداوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب.

Version française de la décision

Arrêt n° 632, en date du 6 juin 2007, dossier commercial n° 1206/2004
Au nom de Sa Majesté le Roi
La Cour suprême,

Après avoir délibéré conformément à la loi,

Attendu qu'il résulte de l'examen des pièces du dossier et de la décision attaquée, rendue par la Cour d'appel commerciale de Fès en date du 14 juillet 2004 sous le n° 46 dans le dossier n° 17/2004, que la société requérante, Génicof, a introduit une requête auprès du Tribunal de commerce de Fès dans laquelle elle expose qu'elle opère régulièrement et emploie 160 salariés, mais qu'elle a été récemment confrontée à des créanciers réclamant le paiement de dettes antérieures à l'entrée de nouveaux associés dans la société, ce qui l'a rendue incapable d'honorer ses engagements envers ses créanciers. Cette situation l'a exposée au risque de cesser de s'acquitter de l'ensemble de ses obligations, à l'exception des

salaires des employés et des équipements nécessaires à la continuité de sa production. La société a sollicité l'ouverture d'une procédure de redressement judiciaire à son encontre, assortie de tous les effets juridiques découlant de cette ouverture. Après avoir satisfait aux formalités procédurales, le Tribunal de commerce a prononcé l'ouverture de la procédure de redressement judiciaire à l'encontre de la société Génicof, en fixant la date de cessation des paiements au 1er août 2003, en désignant M. Mohammed El Hrabi comme juge commissaire et M. Chakib Abou Abdellah comme syndic pour assister le dirigeant de l'entreprise dans ses fonctions de gestion, et en ordonnant au président du greffe de prendre les mesures prévues à l'article 569 du Code de commerce, avec exécution immédiate et réserve de statuer sur les dépens. Cette décision a fait l'objet d'un appel de la part de la créancière, la société Multi Wash, mais la Cour d'appel commerciale a jugé l'appel irrecevable par la décision attaquée.

Sur les moyens réunis

Attendu que la requérante reproche à la décision attaquée une violation de la loi, en ce qu'elle méconnaît les dispositions de l'article 134 du Code de procédure civile (C.P.C.) ainsi que des articles 563 et 730 du Code de commerce. Elle soutient que la Cour d'appel a indiqué que la décision prononçant l'ouverture de la procédure de redressement judiciaire à l'encontre de la société Génicof a été rendue à la demande de cette dernière, et que l'appelante actuelle (la requérante) est une créancière parmi d'autres, n'ayant pas la qualité requise au sens de l'article 563 du Code de commerce. Or, selon la requérante, la loi n° 53/95 instituant les tribunaux commerciaux stipule, en son article 18, que la procédure applicable devant ces juridictions est celle prévue par le Code de procédure civile. En tenant compte de cette disposition, les articles 134 à 141 du C.P.C. doivent être appliqués. L'article 134 dispose que le droit d'appel est ouvert en toutes circonstances, sauf disposition légale contraire, et que, selon la règle générale, toute partie à une instance a le droit d'interjeter appel de la décision rendue à son sujet. En l'espèce, la société Génicof a introduit une requête devant le Tribunal de commerce visant à obtenir l'ouverture d'une procédure de redressement judiciaire, dirigée contre 14 parties défenderesses, dont la société Multi Wash, quatrième défenderesse et requérante en l'espèce. Cette dernière, étant partie à l'instance, devait être notifiée des mesures prises et avait, conformément à l'article 134 du C.P.C., le droit d'interjeter appel d'une décision rendue à son désavantage. La requérante a donc formé un appel contre la décision prononçant l'ouverture de la procédure de redressement judiciaire à l'encontre de la société Génicof en date du 3 février 2004. Cependant, la Cour d'appel a violé la loi en déclarant son appel irrecevable. Par ailleurs, la décision attaquée a indiqué, dans l'avant-dernier paragraphe de ses motifs, que « l'appelante actuelle n'est qu'une créancière parmi les créanciers de l'entreprise condamnée au redressement judiciaire et n'a pas la qualité de créancier poursuivant au sens de l'article 563 du Code de commerce, de sorte que son appel reste irrecevable en la forme ». Or, le législateur a conféré le droit de demander l'ouverture d'une procédure de redressement judiciaire tant à l'entreprise qui n'est plus en mesure de payer ses dettes qu'à tout créancier, quelle que soit la nature de sa créance, à l'encontre de l'entreprise. Quant à l'article 563 invoqué par la décision attaquée, il ne fait référence ni à l'appel ni aux personnes habilitées à l'exercer. En effet, le législateur a précisé, dans l'article 730 du Code de commerce, les modalités d'appel des décisions et ordonnances rendues en matière de procédures de traitement des difficultés des entreprises, en disposant que ces décisions peuvent être frappées d'appel par une déclaration au greffe du tribunal dans un délai de 10 jours à compter de la notification de la décision judiciaire. Ce texte est général, abstrait et inclusif, ne restreignant pas le droit d'appel à une partie spécifique, mais l'accordant à toute personne ayant été notifiée d'une décision en matière de redressement judiciaire, dans un délai de 10 jours à compter de la notification. Ainsi, la décision attaquée n'a pas respecté les dispositions de l'article 730 précité, privant la requérante de son droit d'appel sans fondement juridique, ce qui justifie son annulation.

Mais attendu que la Cour ayant rendu la décision attaquée a motivé son jugement en retenant que « l'exercice du droit d'appel, comme celui de l'action en justice, n'est ouvert qu'à ceux qui ont la qualité et l'intérêt pour agir en ce sens, et contre ceux qui ont également la qualité, conformément aux dispositions de l'article 1er du C.P.C. Il n'est pas permis d'exercer un recours contre les décisions rendues dans les

instances portant sur des demandes d'ouverture de procédures de traitement des difficultés des entreprises, sauf par les parties originaires à l'instance, à savoir le débiteur, le créancier poursuivant et le ministère public. Le créancier poursuivant est celui à la demande duquel la procédure de traitement des difficultés de l'entreprise a été ouverte. La décision frappée d'appel, prononçant l'ouverture de la procédure de redressement judiciaire à l'encontre de la société Génicof, a été rendue à la seule demande de cette dernière. L'appelante actuelle n'est qu'une créancière parmi les créanciers de l'entreprise condamnée au redressement judiciaire et n'a pas la qualité de créancier poursuivant au sens de l'article 563 du Code de commerce, de sorte que son appel reste irrecevable en la forme ». La Cour a ainsi correctement appliqué les règles du Code de procédure civile ainsi que les règles spécifiques aux procédures de traitement des difficultés des entreprises en matière de voies de recours, et a justement considéré que la requérante n'avait pas la qualité pour interjeter appel. Sa décision n'a donc violé aucune disposition légale, et les moyens invoqués sont dépourvus de fondement.

Par ces motifs

La Cour suprême rejette la requête et condamne la requérante aux dépens.

Ainsi rendu et prononcé en audience publique à la date susmentionnée, dans la salle des audiences ordinaires de la Cour suprême à Rabat, par la formation jugeante composée de Madame Batoul Ennassiri, présidente, et des conseillers Messieurs et Mesdames Fatima Bensi, rapporteure, Zoubida Teklanti, Abdelrahman Elmossbahi et Tahra Salim, membres, en présence de l'avocat général Monsieur Saïd Essadaoui et avec l'assistance de la greffière Madame Fatiha Moujib.